

رقم المحضر : ٥١

رقم القرار : ٤٣

سنة : ٢٠١٧

من محضر جلسة مجلس الوزراء

المنعقدة في : السراي الكبير يوم : الخميس الواقع في : ٢٠١٧/١١/٢

الموضوع: عرض وزير الطاقة والمياه والمالية موضوع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح.

المستندات: قانون المجاسبة العمومية وتعديلاته.

- القانون رقم ٤٦٢ تاريخ ٢٠٠٢/٩/٢ (تنظيم قطاع الكهرباء).
- القانون رقم ٢٨٨ تاريخ ٢٠١٤/٤/٣٠ الممد بالقانون رقم ٥٤ تاريخ ٢٠١٥/١١/٢٤ المتعلق باعطاء اذونات وتراخيص انتاج الطاقة من الرياح.
- قرارات مجلس الوزراء رقم ١ تاريخ ٢٠١٠/٦/٢١ (ورقة سياسة قطاع الكهرباء) ورقم ٦ تاريخ ٢٠١٦/٤/٢٧ (تقرير اللجنة المكلفة دراسة وفرض العروض التقنية والمالية لمناقصة انتاج الطاقة من الرياح) ورقم ٥٨ تاريخ ٢٠١٧/٦/٢١ (تأجيل البحث بالموضوع الى الجلسة المقبلة) ورقم ٢ تاريخ ٢٠١٧/٧/٥ (تأجيل البحث بالموضوع) ورقم ٦٢ تاريخ ٢٠١٧/٧/١٢ (الموافقة المبدئية على عرض وزير الطاقة والمياه والمالية موضوع انتاج الكهرباء من طاقة الرياح وتكليف وزير الطاقة والمياه التفاوض مع الشركات من أجل خفض السعر وذلك خلال مهلة ثلاثة اسابيع ورفع النتيجة الى مجلس الوزراء، لاتخاذ القرار بشأنه.
- الكتاب المشترك لوزير الطاقة والمياه والمالية موضوع ايداع وزارة المالية رقم ١٨٦٤ تاريخ ٢٠١٧/٦/١٩ ومرفقاته.
- كتاب وزارة الطاقة والمياه رقم ٣٦٦٤/و تاريخ ٢٠١٧/١٠/٣١ ومرفقاته.

قرار المجلس

اطلع مجلس الوزراء على المستندات المذكورة اعلاه ،

وقد تبين منها انه سبق لمجلس الوزراء بقراره رقم ٦٢ تاريخ ٢٠١٧/٧/١٢ أن وافق مبدئياً على عرض وزير الطاقة والمياه والمالية موضوع انتاج الكهرباء من طاقة الرياح وتكليف وزير الطاقة والمياه التفاوض مع الشركات من اجل خفض السعر وذلك خلال مهلة ثلاثة اسابيع ورفع النتيجة الى مجلس الوزراء، لاتخاذ القرار بشأنه .

٤

وبناء على قرار مجلس الوزراء رقم ٦٢ تاريخ ٢٠١٧/٧/١٢ ، تم دعوة ممثلي الشركات الثلاثة ، وأبلاغهم خلاصة القرار وان تخفيض السعر اساسي وضروري لاستمرارية السير بالملف .
وان ممثي الشركات الثلاث قدموا مداخلات قائمة على عدم القدرة على تخفيض السعر استناداً الى النماذج المالية التي يركزون اليها في تحديد السعر ومنها دراسة تحديد المخاطر وعوامل الاستثمار والتمويل والأمن والاستقرار الاقتصادي والتضخم .

عندها طلب وزير الطاقة والمياه على الفريق الاستشاري عقد ورشة عمل لدراسة النماذج المالية المعتمدة لدى الشركات وتقييم وزن كل عامل من حيث التأثير النسبي على السعر النهائي للكيلووات ساعة الواحد .
أدت ورشة العمل الى نتائج مباشرة حيث وافقت شركة SUSTAINABLE AKKAR على تخفيض السعر من ١١,٣٠ سنناً الى ١٠,٨٥ سنناً للكيلووات ساعة الواحد .
كما وافقت شركة LEBANON WIND POWER SAL على تخفيض السعر من ١١,٣٠ سنناً الى ١٠,٨٥ سنناً للكيلووات ساعة الواحد .

في حين ان شركة HAWA AKKAR S.A.L بقيت على موقفها .

ولما كانت عملية التفاوض يجب ان تبنى على قواعد فنية ومالية موضوعية ، فقد كلف وزير الطاقة والمياه المركز اللبناني لحفظ الطاقة بالاستعانة مرة اخرى ومن موازنته بخبراء ماليين واقتصاديين من الشركة الاستشارية العالمية MOTT MACDONALD مع تحضير نماذج مالية علمية لاجراء الدراسة المطلوبة حول اسس تخفيض السعر والعوامل التي ينبغي احتسابها وفق الاسعار والقواعد العالمية المعتمدة من خلال معادلة حسابية تظهر الواقع النهائي للسعر ، وعليه ، وبعد عدة جلسات مع الخبير المنتدب من قبل الشركة الاستشارية العالمية فقد كانت النتيجة ان السعر العادل للشركات هو ١٠,٧٥ سنت لكل كيلووات ساعة واحد .

عقد وزير الطاقة والمياه اجتماعاً مع الفريق الاستشاري والخبير الدولي واطلع تفصيلاً على النموذج المالي الذي اعتمده شركة MOTT MACDONALD والشفافية المطلقة في احتساب كافة العوامل المؤثرة على السعر .
ثم عرض وزير الطاقة والمياه على ممثلي الشركات الثلاث النتائج التي توصل اليها الاستشاري العالمي ووعده بعرض الموضوع على أقرب جلسة لمجلس الوزراء في حال قبولهم تخفيض السعر الى ١٠,٧٥ سنت .
وعليه ، وبعد إعلان ممثلي الشركات الثلاث التزامهم بالسعر النهائي ١٠,٧٥ سنت لكل كيلوات ساعة الواحد ،

بموجب كتب خطية فان وزارة الطاقة والمياه تعرض الموضوع على مجلس الوزراء لاتخاذ القرار المناسب مع ضرورة تبني خارطة الطريق التالية :

رقم المحضر : ٥١

رقم القرار : ٤٣

تاريخ القرار : ٢٠١٧/١١/٢

١. إعطاء رخصة لانتاج الكهرباء حصراً من طاقة الرياح لشركة LEBANON WIND POWER بحسب العرض المقدم من قبلها وذلك لفترة ٢٠ عاماً على ان يتم ربط الانتاج الكهربائي على شبكة مؤسسة كهرباء لبنان مقابل سعر ثابت للكيلووات ساعة الواحد وقدره ١٠,٧٥ سنتاً اميركياً .
٢. اعطاء رخصة انتاج الكهرباء حصراً من طاقة الرياح لشركة HAWA AKKAR S.A.L بحسب العرض المقدم من قبلها وذلك لفترة ٢٠ عاماً على ان يتم ربط الانتاج الكهربائي على شبكة مؤسسة كهرباء لبنان مقابل سعر ثابت للكيلووات ساعة الواحد وقدره ١٠,٧٥ سنتاً اميركياً .
٣. اعطاء رخصة لانتاج الكهرباء حصراً من طاقة الرياح لشركة SUSTAINABLE AKKAR بحسب العرض المقدم من قبلها وذلك لفترة ٢٠ عاماً على ان يتم ربط الانتاج الكهربائي على شبكة مؤسسة كهرباء لبنان مقابل سعر ثابت للكيلووات ساعة الواحد وقدره ١٠,٧٥ سنتاً اميركياً .
٤. تفويض وزير الطاقة والمياه توقيع عقد شراء الطاقة النهائي PPA بين الحكومة اللبنانية والشركات الثلاثة المؤهلة كل على حدى بعد إدخال التعديلات اللازمة على النموذج الحالي الاولي لعقد شراء الطاقة بما فيها ملاحظات مؤسسة كهرباء لبنان ليكون ملائماً لمتطلبات التمويل الدولية والمعايير العالمية .
٥. تفويض وزير الطاقة والمياه السعي للحظ تخفيض اضافي على السعر في حال وافق المصرف المركزي على توفير التمويل للمشاريع الثلاثة بالفائدة المدعومة التي تتناسب وسعر الفائدة الممنوحة لقروض الطاقة والبيئة .
٦. اعطاء مهلة ثلاثة اشهر لكل شركة من الشركات الثلاثة التي حصلت على رخصة الانتاج بالتفاوض مع فريق العمل الفني والقانوني الذي يكلفه وزير الطاقة والمياه لادخال التعديلات المقبولة على عقد شراء الطاقة الاولي تمهيداً لاصداره بالشكل النهائي والتوقيع عليه والا تصبح الرخص لاغية بعد مرور المدة المشار اليها .
٧. بعد توقيع عقود شراء الطاقة الثلاثة بصيغتها النهائية ، تعطى الشركات الثلاثة مهلة ١٨ شهراً من تاريخ التوقيع لتأمين كافة المستندات اللازمة التي يجب استيفاؤها حتى يصبح عقد شراء الطاقة نافذاً ، علماً انها بمثابة شروط اساسية لضمان ان تكون ملفات الشركات مطابقة للمعايير الدولية لمشروعات انتاج الطاقة من الرياح .

رقم المحضر: ٥١

رقم القرار: ٤٣

تاريخ القرار: ٢٠١٧/١١/٢

٨. اعطاء مهلة ١٨ شهراً من تاريخ نفاذ العقد للشركات التي قامت بتأمين الشروط المنصوص عنها في البند (٦) لاستكمال كافة الاعمال الانشائية والتنفيذية وربط محطات الرياح على شبكة مؤسسة كهرباء لبنان واستيفاء شروط التشغيل التجاري وصولاً الى مرحلة انتاج وبيع الطاقة (تاريخ التشغيل التجاري).
٩. تفويض وزير الطاقة والمياه تشكيل لجنة من الفنيين والقانونيين في وزارة الطاقة والمياه ، مؤسسة كهرباء لبنان ، والمركز اللبناني لحفظ الطاقة لمتابعة مراحل عملية التنفيذ ورفع التقارير اللازمة لوزير الطاقة والمياه .
١٠. الطلب الى وزير الطاقة والمياه رفع تقارير نصف سنوية من ضمن التقرير الدوري لمتابعة تطوّر اعمال ورقة سياسة قطاع الكهرباء الى مجلس الوزراء كل ستة اشهر لاحاطة المجلس بتطوّر المشروع وفقاً للمهل .

بناء عليه ،

وبعد المداولة ،

قرر المجلس الموافقة على اقتراح وزير الطاقة والمياه الآنف الذكر .

أمين عام مجلس الوزراء

فؤاد فليفل

يبلغ لجانب :

- السادة الوزراء

- وزارة الطاقة والمياه

- مؤسسة كهرباء لبنان

- المركز اللبناني لحفظ الطاقة

- وزارة المالية

- المديرية العامة لرئاسة الجمهورية

- المديرية العامة لرئاسة مجلس الوزراء

- مؤسسة المحفوظات الوطنية

- مركز المعلوماتية

- المحفوظات



نسخة طبق الاصل
الاسم علي الحاج سخادة
التوقيع

بيروت في ٣ / ١١ / ٢٠١٧ ح